**Target Text (Arabic)**

**تتصدر الصين دولاً كبرى عبر استثمارها 34.6 مليار دولار في التكنولوجيا النظيفة**

تضخ الصين والبرازيل ودول نامية أخرى مليارات الدولارات بهدف تقليل انبعاثات الكربون ولبناء أسواق طاقة متجددة، مما جعل بعض الخبراء يقولون إن هذا التوجه قد قلب الجدال التقليدي حول تغيّر الطقس رأساً على عقب.

تعرض مجموعة متزايدة من الدراسات بشكل مفصل الدعم الحكومي والسياسات التنظيمية والاستثمارات الخاصة التي أرسلت أموالاً كي تُضخ في قطاعات الطاقة النظيفة الخاصة ببعض الدول النامية الرائدة. ويكشف أحدث تقرير صدر اليوم عن (بيو إنفايرومينت جروب - Pew Environment Group) أن الصين تتصدر الترتيب متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الكبرى الأخرى في أسواق الطاقة الخضراء. حيث أن استثماراتها الخاصة بمبلغ 34.6 مليار دولار في عام 2009 هي تقريباً ضعف المبلغ الذي خصصته أمريكا لاستثماراتها.

يقول مؤيدو التشريع الأمريكي الخاص بتغير المناخ إن النمو الأجنبي هو علامة على أن أمريكا تتخلف عن ركب السباق العالمي في مجال الطاقة النظيفة. في حين يعتقد الكثيرون أن هذا قد حدّ من بعض أكثر المطالب المتزمتة التي تطالب بها كل من الدول الغنية والفقيرة فيما يخص صراع المناخ، وخصوصاً إصرار الدول النامية على أن الغرب على استعداد لدفع أية تكاليف لخلق اقتصادات تستند إلى طاقة منخفضة الكربون.

قال ديفيد ويلر، وهو عضو كبير في مركز التنمية العالمية (Center for Global Development)، "خلال عامين، تخلت الدول الصناعية الفقيرة عن ذلك الجدال فجأة. حيث أصبح باطلاً بسبب سلوكهم لا غير."

تهدف الصين إلى إنفاق 34 بالمئة من مجموعة حوافزها المقدرة بـ 586 مليار دولار على المشاريع الخضراء، بالإضافة إلى 100 مليار دولار لتطوير السكة الحديدية وأنظمة شبكات النقل التي وصفها أحد التقارير بـ " العمود الفقري الخاص باقتصاد الصين في مجال الطاقة النظيفة." استثمرت البرازيل أكثر من 11 مليار دولار في إنتاج الإيثانول وأنشأت صندوق حفظ بمبلغ مليار دولار كي يساعدها على الإيفاء بتعهدها بالتقليل من الانبعاثات بنسبة 36 بالمئة.

ومن ناحية أخرى، أشار ويلر في تقريره إلى أن الهند مستعدة كي تطالب مؤسسات مرافق الدولة بشراء ما لا يقل عن 5 بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة من مصادر طاقة متجددة هذا العام، بزيادة تصل إلى 15 بالمئة بحلول عام 2020. التكلفة الإضافية: 50 مليار دولار. ويشير آخرون إلى أن هذا يأتي ضمن أولى أولويات تعهد الهند المُقدم من جانب واحد لتقليل كثافة انبعاثات الكربون لديها بنسبة 24 بالمئة.